

قرارات

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ١١٩٠٧ لسنة ٢٠٠٨

وزير العدل

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام السجل العيني؛
وعلى قرار وزير العدل رقم ٨٢٥ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لقانون السجل العيني؛
وعلى قرار وزير العدل رقم ٢٣٢٢٣ لسنة ٢٠٠٤ بتعيين أقسام مساحية يسري عليها
نظام الشهر على أساس إثبات المحررات في السجل العيني بمحافظات : المنيا وسوهاج وقنا
اعتباراً من ٢٠٠٦/١/١؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٦ الصادر بتأجيل ميعاد سريان نظام
السجل العيني على الأقسام المساحية الصادر بها قرار وزير العدل رقم ٢٣٢٣ لسنة ٢٠٠٤
بمحافظات : المنيا وسوهاج وقنا من ٢٠٠٦/١/١ إلى ٢٠٠٧/١/١؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ١١١ لسنة ٢٠٠٧ الصادر بتأجيل ميعاد سريان نظام
السجل العيني بالأقسام المساحية الصادر بها قرار وزير العدل رقم ٢٣٢٢٣ لسنة ٢٠٠٤
بمحافظات : المنيا وسوهاج وقنا من ٢٠٠٧/١/١ إلى ٢٠٠٨/١/١؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ١١٤٠٠ لسنة ٢٠٠٧ الصادر بتأجيل ميعاد نظام السجل العيني
على الأقسام المساحية بمحافظات : المنيا وسوهاج وقنا الصادر بها القرار الوزاري
رقم ٢٣٢٣ لسنة ٢٠٠٤ من ٢٠٠٨/١/١ إلى ٢٠٠٩/١/١؛

وعلى مذكرة رئيس قطاع الشهر العقاري والتوثيق المورخة ٢٠٠٨/١٢/٢٢؛

قرار:

(المادة الأولى)

يُوجل ميعاد سريان نظام السجل العيني على الأقسام الساحية بمحافظات : المنيا وسوهاج وقنا الصادر بها القرار الوزارى رقم ٢٣٢٣ لسنة ٢٠٠٤ من ١/١/٢٠٠٩ إلى ١/١/٢٠١٠ .

(المادة الثانية)

تُقبل استثمارات التسوية المنصوص عليها في المادة (١٩) من قانون السجل العيني على الأقسام الساحية بالمحافظات المحددة بالمادة السابقة وذلك لمدة شهرين تبدأ من تاريخ صدور القرار .

(المادة الثالثة)

على رئيس قطاع الشهير العقاري والتوثيق تنفيذ هذا القرار .

صدر في ٢٤/١٢/٢٠٠٨

وزير العدل

المستشار / محمد عوض مرعي